الأوضاع الاقتصادية في فلسطينبين
عامي ١٩٤٥-١٩٤٨م

إعداد/ إيمان سمير محمد عبد الوهاب

سوف نتحدث في ثنايا هذا البحث بإيجازٍعن الأوضاع الاقتصادية في فلسطين وذلك عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ حتى إنهاء الانتداب البريطاني وإعلان قيام الدولة اليهودية عام ١٩٤٨، وسوف نستعرضكل نشاط اقتصادي على حدة مع ذكر بعض الإحصاءات والبيانات الرسمية الخاصة بأوضاع البلاد الاقتصادية منذ بدأ عهد الانتداب البريطاني كمحاولة للتعرف على مجمل التطورات والتغييرات التي طرأت على الاقتصاد الفلسطيني في هذه الفترة محل الدراسة.

1- الزراعة:

تُعدُّ فلسطين بلدًا زراعيًّا في المقام الأول، وقد زاول سكانها هذا النشاط منذ قديم الزمان؛ حيث كانوا يستثمرون سهولها وجبالها وهضابها لزراعتها، وكانت الزراعة في البداية تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، وكانت تقوم على زراعة الحبوب وبعض الأشجار المثمرة والخضروات(١).

وتُقدر مساحة فلسطين الكلية بحوالي ٢٧.٠٢٧.٠٢٣ دونم*، ولكن باستثناء البحر الميت والذي تقدر مساحته بـ ٥٢٥ ألف دونم، وبحيرة طبرية أو بحر الجليل ١٦٥ ألف دونم وبحيرة الحولة ١٤ ألف دونم، تصبح مساحة أراضي هي ٢٦.٣٢٣.٠٢٣ دونم وهذا حسب ما ورد في الإحصاءات التي قامت حكومة الانتداب بإعدادها في كتاب إحصاءات القرى عام ١٩٤٥، وهذه المساحة وُزِعت على النحو التالي (٢).

جدول رقم (١)

نوع الأراضي	المساحة بالدونم	النسبة المئوية
حيازات عربية	١٢.٧٦٦.٥٢٤	%٤٨.٥
حيازات يهودية	١.٤٩١.٦٩٩	%٥.٦٧
أراضي عامة	١.٤٩١.٦٩٠	%٥.٦٧
منطقة بئر السبع(غير المزروعة)	١٠.٥٧٣.١١٠	%٤٠.١٦

وحسب ما جاء في المذكرة التي قدمتها عصبة التحرر الوطني في فلسطين إلى هيئة الأمم المتحدة في أغسطس١٩٤٧ فإن مساحة أراضي فلسطين قدرت بـ٢٧.٠٢٧.٠٠٠ دونم، وقد عرضت مذكرة العصبة تقسيم الأراضي على النحوالتالي[٣]:

جدول رقم (٢)

أنواع الأراضي	المساحة بالدونم
أراضي الري	٧٠٤.٠٠٠
صحاري قاحلة	١٢.٥٧٦.٠٠٠
أراضي المدن	١٤٧.٠٠٠
طرق وسكك الحديد	١٣٦.٠٠٠
غابات	٨٠٤.٠٠٠
قفر	٣.٠٠١.٠٠٠
أراضي زراعية	٩.٦٦٣.٨٠٠

والأراضي الفلسطينية بشكلٍ عام تنقسم إلى خمسة أقسام، وهي:

1. أراضي مملوكة:

وهذه الأراضي تكون ملكًا لصاحبها، وله مطلق الحرية في التصرف بها كيفما يشاء.

2. أراضي أميرية:

وكثيرًا ما تكون الأراضي الزراعية من الأراضي الأميرية، ويقصد بالميري هو عقار يتصرف به الفرد أو يتولى عليه بإذن أو تفويض من الدولة، ولكن إذا تُرِكت الأرض دون أن تُزرَع لمدة ثلاث سنوات متتالية ففي هذه الحالة تعود الأرض إلى الدولة، وحينئذٍ لا يَحُق لصاحبها أن يستردها من جديد إلا بعد دفع مبلغ معين أو تباع في مزاد علني [٤].

ولا يمكن تحويل تلك الأراضي إلى أراضي مملوكة دون الحصول على إذن صريح من صاحب السلطة، وصاحب السلطة هنا هو المندوب السامي البريطاني الذي يقوم

بإصدار مرسوم بتوقيعه، ثم ينشره في جريدة الوقائع الفلسطينية بتحويل أية أرض في فلسطين من نوع الميري إلى نوع المِلك [٥].

وكانت أغلب الأراضي الأميرية تقع في صحراء النقب، ومنطقة بئر السبع، وغور بيسان، ووادي الأردن، وكان العرب يستغلون معظمها لأغراض الرعي والتحطيب [٦].

3. أراضي الوقف:

هذه الأراضي في الأصل كانت أراضي مملوكة أو أميرية، والوقف يُقصد به منع تملكها لأحد والتصدُق بريعها على جهة أو أكثر من جهات الخير.

4. أراضي متروكة:

وهذه الأراضي تكون ملكيتها عامة لكل الناس مثل الطريق العام والأراضي التي تُرِكت وتخصصت لأهالي القرية ومنها المراعي ولا يُحقّ لأحدٍ أن يبيعها أو يتصرف فيها كيفما يشاء.

5. أراضي موات:

وهي الأراضي الخالية البعيدة عن القرى وغير المأهولة بالسكان، وملكية هذه الأراضي عائدة على الحكومة ولا يَحُق لأحد زراعتها دون أن يحصل على إذنمنها، ومن يخالف ذلك يصبح متجاوزًا ومعتديًا [٧].

أمافيما يتعلق بالأراضي الزراعية، فقُدِرت مساحتها الكلية بحوالي ٩.٢٠٥.٥٣٨ دونمًا وذلك عام ١٩٤٥، وكان توزيعها على النحو التالي [٨]:

جدول رقم (٣)

	المساحة بالدونم	النسبة المئوية
حيازات عربية	٧.٧٩٧.١٢٩	%٨٤.٧
حيازات يهودية	١.١٧٦.٧٤٥	%١٢.٨
أراضي عامة	٢٣١.٦٦٤	%٢.٥٢

وجاء في كتاب «إحصاءات القرى» تقسيم هذه المساحة الزراعية على حسب ١٦ منطقة، فمن حيث المساحة المزروعة، فقد أوضحت الإحصاءات أن أكثر المدن التي تقع فيها أكبر مساحة مزروعة هي بئر السبع؛ حيث بلغت المساحة المزروعة فيها حوالي ٢ مليون دونم، تليها غزة ٩١٦.٨٠٥ دونم، ثم نابلس ٧٠٧.٨٩٧ دونم، أما أقل مدينة من حيث المساحة المزروعة هي مدينة يافا وقُدِرت المساحة المزروعة فيها بحوالي ٣٣٥.٣٦٦ دونم[٩].

أما عن خصوبة الأراضي الزراعية، فقد احتلت مدينة غزة المرتبة الأولى؛ حيث بلغت نسبة الأراضي فيها حوالي ٨٢.٥%، تليها مدينة بيسان ٧٩.٧%، ثم يافا ٧٣.٩%، وأقل مدينة هي بئر السبع؛ حيث بلغت نسبة الأراضي الزراعية الخصبة فيها حوالي ١٥.٩% من مساحتها الكلية [١٠].

وفي عام ١٩٤٦م، أجرت اللجنة الأنجلو- أمريكية مسحًا شاملاً لأراضي فلسطين فتبين لها أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وصلت إلى ١٠ مليون دونم، منها حوالي ٢ مليون دونم لليهود، أي بمعدل ٢٠% من مجموع الأراضي القابلة للزراعة [١١].

وبالنسبة لمسألة الري، فكانت بعض الأراضي الزراعية تروى من نهر الأردن أو من بعض النهيرات الأخرى، أما باقي الأراضي فكان يتم رِيِّهَا من مياه الأمطار والآبار، وفي الحقيقة أن مسألة البحث عن موارد المياه لري الأراضي قد لاقت اهتمامًا جليًّا من الحكومة والشركات الأمر الذي أدى إلى إنشاء عدة شركات للمياه التي استوردت أحدث الآلات لهذا الغرض، مما كان له فضل كبير في ري مساحات واسعة من أراضي فلسطين[١٢].

وبشأنالمحاصيل الزراعية، فاحتلت الحبوب الغذائية المرتبة الأولى من حيث المساحة المزروعة بفلسطين، فقد ارتفعت تلك المساحة من ١.١٣٢.٦٥٠ دونم قبيل دخول القوات البريطانية البلاد عام ١٩١٧، لتصل إلى ٧.٧١٠.٠٥١ دونم وذلك في عام ١٩٤٥ أي بنسبة ٨٣.٨%[١٣]، تليها الحمضيات والتي كانت تُعَدُّ من أهم المحاصيل الزراعية، فقد احتلت فلسطين المرتبة الخامسة على مستوى العالم في هذه الزراعة، إلا إن هذه الزراعة كانت تتأثر دومًا بالظروف السياسية التي كانت تمر بها البلاد. وفي حقيقة الأمر لم توجد إحصائيات كافية لمعرفة معدل الإنتاج من محصول الحمضيات إلا أن صادرات الإنتاج

وصلتفي عام ١٩٤٨ حوالي ١٠ مليون صندوق[١٤]، وكانت بريطانيا من أولى الدول المستوردة للحمضيات الفلسطينية؛ حيث كانت تستحوذ على ٥٤% من الصادرات وذلك في عام ١٩٤٥م [١٥].

2- الصناعة:

كانت الصناعة في فلسطين –قبيلاندلاع الحرب العالمية الأولى – تمتاز بالبساطة، كما كانت محدودة؛ حيث اعتمدت بالدرجة الأولى على المواد الأولية المتوفرة محليًّا المشتقة من إنتاج الأرض، ولم تكن الصناعة في فلسطين تتعدى تجهيز الأغذية وبعض الملابس وطحن الحبوب واستخراج الزيوت النباتية؛ حيث كان أفراد الأسرة يقومون بها كعمل ثانوي في الحياة العائلية، أما عن العلاقة بين صاحب العمل والعامل فقد كانت عائلية وكان الابن يرث الصناعة عن الأب [١٦].

ولكن عقب انتهاء الحرب ومع بداية عهد الانتداب أخذت هذه الصورة تتغير بالتدريج، فمع دخول المهاجرين اليهود وخاصة العمال والخبراء في مجال الصناعة، ومع تدفق رؤوس الأموال اليهودية وازدياد حاجة الجيش البريطاني إلى السلع الاستهلاكية من السوق المحلية لتلبية متطلباته المتزايدة، فضلًا عن تشجيع الاستقرار الاقتصادي كمحاولة لضمان الاستقرار السياسي، كل هذا ساعد في تطور الصناعة الفلسطينية وتنوع إنتاجها[١٧].

وقد لعبت الحرب العالمية الثانية دورًا بالغ الأهمية في نمو الصناعة الفلسطينية سواء العربية أو اليهودية، ويُعزى ذلك النمو للزيادة المطردة في السكان نتيجة الهجرة اليهودية المتزايدة إلى فلسطين والرغبة في الإنشاء والتجديد، واستخدام القوى المائية على نهر الأردن، فضلاً عن ازدياد الطلب على منتجات السوق المحلية لسد حاجة الجيش البريطاني[١٨]. وأثناء الحرب تم إنشاء أكثر من ٣٠٠ مصنع يشمل صناعة المواد الكيماوية، والصناعات المعدنية، والمنسوجات، وصناعة الأدوية وغيرها، وكان يعمل في هذه المصانع حوالي ٤٥ألف عامل، وارتفع الإنتاج الصناعي في هذه الفترة إلى ٧٥% [١٩]، وقد تطورت العديد من الصناعات الفلسطينية إلا أن البعض منها استطاع الحفاظ على مستواه المتقدم حتى بعد انتهاء الحرب، بينما واجهت صناعات أخرى تراجعاً ملحوظاً في مستوى إنتاجها. أما بشأن

الصناعات التي كانت موجودة في فلسطين في تلك الآونة فهي كالآتي:

1. صناعة الأقمشة:

وتشمل صناعة غزل ونسيج الأقمشة الصوفية والقطنية، وقد سجلت هذه الصناعة تقدمًا كبيرًا خلال سنوات الحرب العالمية الثانية؛ حيث أصبح إنتاجها يكفي حاجة القوات العسكرية وسكان فلسطين وذلك نتيجة تشجيع الحكومة وزيادة طلبات القوات لها [٢٠]، ولكن لم تستطع هذه الصناعة الحفاظ على تطورها وذلك بسبب ما واجهته من مشكلاتٍ عديدة عقب انتهاء الحرب والتي تمثلت في استخدام أساليب إنتاج تقليدية، فضلاً عن هجر الأيدي العاملة لصناعتها مما أدى في النهاية إلى تراجع مستوى إنتاجها [٢١].

2. صناعة المستحضرات الكيماوية:

وتشمل صناعة الأدوية وأدوات الزينة والتجميل، وقد سجلت هذه الصناعة تقدمًا كبيرًا أثناء الحرب العالمية الثانية ولا سيما صناعة الأدوية نتيجة هجرة الكثيرين من الكيماويين اليهود من أوروبا وانقطاع الوارد منها، ولكن بعد إن انقضت سنوات الحرب تراجعت هذه الصناعة بسبب تطبيق قرار المقاطعة العربية للمنتجات اليهودية.

3. صناعة الماس:

وتُعدُّ هذه الصناعة من أهم الصناعات في فلسطين، فبحسب تقديرات شركة الماس الدولية إن نصيب فلسطين من الماس بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية قُدِر بحوالي ٣٠% من إنتاج الماس في العالم، وكان يتم استيراد الماس الخام من جنوب أفريقيا، ثم يتم تقطيعه وتلميعه في فلسطين ثم يُصدر في النهاية إلى الأسواق العالمية[٢٢].

4. صناعة الصابون:

وتعتبر هذه الصناعة من أقدم الصناعات العربية في فلسطين، كما أنها تعد ركنًا أساسيًّا من أركان الاقتصاد الفلسطيني، وكان للصابون الفلسطيني شهرة واسعة في الخارج وفي البلاد العربية بشكل خاص.

5. صناعة المعادن:

كان لقيام الحرب العالمية الثانية وحاجة القوات العسكرية لهذه الصناعةأثر كبير في قيامها وتقدمها، فكانت المصانع الفلسطينية تُنتِج أنواعًا مختلفة من الآلات الزراعية، والمضخات، والآلات التي تستعمل في قطع الماس، وقطع غيار السيارات، وأنوال الغزل. وإلى جانب هذه الصناعات كانت هناك صناعة زيت الزيتون، وصناعة الأحذية، وصناعة المربات وعصير الموالح والفواكه المحفوظة وصناعة السجائر أيضًا [٢٣].

ولكن على الرغم من أن الصناعة في فلسطين قد أحرزت تقدمًا كبيرًا خلال الحرب العالمية الثانية إلا إن هناك تفاوت كبير بين الصناعتين العربية واليهودية، فقد واجهت الصناعة العربية العديد من الصعوبات التي اعترضت طريقها نحو التقدم، ويمكن إجمالها في النقاط التالية:

- منع العرب من استثمار ثروة البلاد في مقابل إعطاء الامتيازات لليهود لاستثمار تلك الثروات.
- منع العرب من استيراد المواد الأولية اللازمة للصناعة، ورفض إعطاء الرخص للعرب لتأسيس مصانع جديدة في البلاد.
- الدعايات التي كانت تُروَج من قبل اليهود ضد الصناعات العربية، والتي كانت تُظهِر أن الصناعات اليهودية تفوق الأخرى بكثير.
- سياسة الاحتكار التي فرضتها المصانع اليهودية على كل عمل يقوم به العرب لإنشاء مصانع جديدة يمكن أن تُزاحم المنتجات اليهودية، وعلى سبيل المثال ما قامت به إحدى شركات الكبريت الكبرى من القضاء على معمل كبريت الناصرة العربي [٢٤].
- إهمال الحكومة للصناعات العربية مما ترتب عليه أن أصبحت بعض الصناعات العربية مهددة بالتوقف، مثل صناعة النسيج وخشب الزيتون في بيت لحم، وصناعة الأحذية، كذلك صناعة الصابون [٢٥].
- تأخر التعليم الصناعي لعرب فلسطين بشكل كبير؛ حيث لم يكن في فلسطين من مدارس صناعية سوى مدرسة واحدة وهي مدرسة العارف للصناعة بحيفا، وهى

مدرسة لم تكن تُخرِج في السنة الواحدة أكثر من ٢٠ طالبًا بتعليم صناعي يفتقر إلى أساليب التعليم الصناعي الحديث [٢٦].

هذا في الوقت التي لاقت فيه الصناعة اليهودية تشجيعًا كبيرًا من قبل حكومة الانتداب لتحسين مستوى إنتاجها، وقد أدرك اليهود منذ البداية أهمية الصناعة واستغلال ثروات فلسطين الطبيعية في إنشاء وطنهم القومي، وبناءً على ذلك تمكن اليهود من الحصول على العديد من الامتيازات من قبل الحكومة البريطانية لتنفيذ مشاريعهم الاقتصادية. ويعطي الجدول التالي صورة واضحة على مدى التفاوت الكبير بين الصناعتين العربية واليهودية عام ١٩٤٥[٢٧].

جدول رقم (٤)

	عدد المنشآت	رأس المال	حجم الإنتاج
منشآت عربية	١٥٥٨	٢ مليون	٥.٦ مليون
منشآت يهودية	١٩٠٧	١٢ مليون	٢٩ مليون
المجموع	٣٤٦٥	١٤ مليون	٣٤.٦ مليون

وكمحاولة لعرقلة الإنتاج الصناعي اليهودي، جاءت فكرة المقاطعة الاقتصادية للبضائع الصهيونية والقضاء عليها بكل الوسائل الممكنة، وعندما طُرِحت هذه الفكرة في جلسات جامعة الدول العربية حازت على موافقة جميع الدول الأعضاء، وأصدرت الجامعة قرارها بضرورة مقاطعة الدول العربية للبضائع الصهيونية فضلًا عن تأليف لجنة دائمة للتنسيق والإشراف على تنفيذ هذا القرار، وبعدما شُكِلت اللجنة واتخذت مجموعة من القرارات الهامة، والتي تم الاتفاق عليها في المؤتمر الذي عقدته الجامعة العربية في بلودان في الفترة بين ٨- ١٢ يونيو١٩٤٦، وتتلخص هذه القرارات في النقاط التالية:

- منع تصدير المواد الأولية أو المساعدة للإنتاج الصناعي اليهودي.
- إنشاء مكاتب للمقاطعة في كل دولة من دول الجامعة للإشراف المحلي وتكون

على اتصال دائم باللجنة الدائمة للمقاطعة في مصر.

- تخصيص ٥٠% من قيمة البضائع المصادرة للمستوردين أو المصدرين، وذلك تشجيعًا للإرشاد السري عن تهريب البضائع والمنتجاتالصهيونية[٢٨].

وقد ترتب على هذا القرار اتساع حركة الاستيراد إلى فلسطين بشكل كبير؛ حيث توفرت في الأسواق البضائع التي انعدمت أثناء الحرب العالمية الثانية، والتي كان اليهود ينتجون بديلًا عنها، وقد أحدثت حركة الاستيراد الواسعة حالة من الاضطراب في الأوساط الصناعية اليهودية مما حمل متطرفيهم على الاعتداء على المتاجر التي تبيع البضائع المستوردة، فضلًا عن الدعوة التي نشرها القسم التجاري في الوكالة اليهودية بين كل المصانع اليهودية بأن تعمل على تخفيض أسعارها بهدف الصمود أمام المنافسة الخارجية، وهكذا انتهى الأمر إلى حدوث اضطراب كبير أسفر عنه أنه في شهر فبراير ١٩٤٧ فقط أُغلِقت حوالي ٢٣ شركة يهودية [٢٩]، وقد اضطرت مصانع يهودية أخرى إلى تقليل إنتاجها وتوفير عدد كبير من العمال اليهود حتى ازدادت نسبة البطالة بينهم.

وممَّا جاء في بعض الصحف اليهودية من تعليقاتٍ عمَّا لُحِق بالصناعة اليهودية من أضرار المقالة التي نشرتها جريدة "هآرتس" في عددها الصادر في ١٩٤٧/٥/١٤ والتي أوضحت فيها أن المنتجات الصناعية اليهودية كانت تؤلف حوالي ٣٤% من مجموع صادرات اليهود للخارج في عام ١٩٤٥، ولكنها في عام ١٩٤٦ أصبحت تؤلف ٢٨% فقط، كما أن المنتجات اليهودية المصدرة قد هبطت من ٥.١٦ مليون جنيه فلسطيني في عام ١٩٤٥ إلى ٣.٩٤ مليون جنيه عام ١٩٤٦، وكانت صناعة النسيج منأكثر المنتجات الصناعية تأثرًا بهذا التدهور[٣٠].

وقد أصدرت "مؤسسة التجارة الخارجية لاتحاد الصناعيين اليهود في فلسطين" تقريرًا في عام ١٩٤٦ جاء فيه: " أنه في يناير ١٩٤٦ نَفَّذت البلاد العربية رسميًّا مقاطعة البضائع اليهودية، كنتيجة لهذا ضاقت إمكانية التصدير، ودعت الحاجة إلى البحث عن أسواقٍ جديدة، وقد عملت مؤسسة التجارة الخارجية لاتحاد الصناعيين اليهود في فلسطين على إيجاد أسواق جديدة، مع ذلك هبطت القيمة الأسمية للبضائع المصدرة عن طريق المؤسسة

إلى ٤٥٩.٣٩٣ جنيهًا في عام ١٩٤٦ مقابل ٨٦٨.٤٦٥ جنيهًا في عام ١٩٤٥، وكان الهبوط بنسبة ٤٧% "، كما أوضح التقرير أيضًا أنه " قد نجم عن المقاطعة العربية تغيير في الأسواق التي تستهلك بضائعنا ففي السابق كانت مصر في طليعة هذه الأسواق، ففي سنة ١٩٤٣ استهلكت من بضائعنا ما ثمنه ١٩٧.٩٣١ جنيهًا ٤٥% من جميع صادراتنا، وفي سنة ١٩٤٤ استهلكت ما ثمنه ٣٥٠.٦١٦ جنيهًا ٤٢.١% من مجموع صادراتنا، وفي سنة ١٩٤٥ استهلكت ما ثمنه ٣٧١.٧٩٧ جنيهًا ٤٣% من مجموع صادراتنا، أما في سنة ١٩٤٦ فقد هبطت صادراتنا إلى مصر فبلغت ٧٩٦٠ جنيهًا فقط ١.٧% من مجموع صادراتنا " [٣١].

" أما العراق فقد توقف تصديرنا إليها فقد بلغ ثمن صادراتنا إليها سنة ١٩٤٦- ٢٦٠٦ جنيهًا أي ٠.٠٦% من مجموع صادراتنا مقابل صادرات ثمنها ١٣١.٤٠٦ جنيهًا سنة ١٩٤٣ أي ٣٠% من صادرات تلك السنة مقابل صادرات ثمنها ٩٥.٦٦٣ جنيهًا سنة ١٩٤٥ أي ١١% من صادرات تلك السنة، وهبطت نسبة صادراتنا إلى سوريا ولبنان فقد كانت في سنة ١٩٤٥ ما ثمنه ١٤٦.٦٠٨ جنيهًا فلسطينيا أي ١٦.٩% فهبطت إلى ٧٧.٤٣٥ جنيهًا في سنة ١٩٤٦"[٣٢].

ويوضح الجدول التالي مدى تطور الصناعة العربية مقارنة بتطور الصناعة اليهودية والأجنبية في فلسطين عام ١٩٤٧ [٣٣]:

جدول رقم (٥)

	الامتيازات الأجنبية	الصناعة اليهودية	الصناعة العربية
عدد المؤسسات	٥	١.٩٠٣	١.٥٥٨
عدد العمال	٣.٤٢٠	٣٧.٧٧٣	٨.٨٠٤
الإنتاج (بآلاف الجنيهات)	١.٦٣١	١١.٤٨٨	١.٧٢٥
راس مال (بآلاف الجنيهات)	٦.٢٩٤	١٢.٠٩٤	٢.١٣١
القوى المستهلكة	١٣٣.٦٧٣	٥٦.٤١٠	٣.٨١٢
أجور (بآلاف الجنيهات)	.٦١١	٥.٦٤١	.٥١١

ويلاحظ من البيانات السابقة أن وضع الصناعة العربية كان متأخرًا في الوقت التي كانت فيه الصناعة اليهودية تحرز تقدمًا كبيرًا، ويُعزى سبب ذلك إلى أن المقاطعة العربية لم تكن فعالة بشكل كبير في تلك الآونة لأنها لم تركز على إعاقة الصناعة اليهودية سواء في داخل فلسطين أو خارجها، بل ركزت فقط على عدم شراء المنتجات اليهودية، هذا الأمر أعطى فرصة مناسبة لحكومة الانتداب البريطاني بتسهيل توجيه الصناعة اليهودية إلى الأسواق العربية وبالتأكيد تحت مسميات أخرى(٣٤).

3- التجارة:

اعتمدت التجارة الفلسطينية في المقام الأول على المؤسسات المالية العاملة في فلسطين، وقيمة الأموال التي تستثمر في هذا المجال، وما يعود منها على المواطنين من أجورٍ ومرتباتٍ وأرباح، وما يُنفق منها في توفير المواد الاستهلاكية، فضلًا عن اعتمادها على الناتج من المحاصيل الزراعية والعائدات الصناعية (٣٥). وبناءً عليه فأن أهم مجالات النشاط التجاري في فلسطين كانت: التجارة الداخلية والخارجية، والمؤسسات المالية.

وكانت التجارة الداخلية نشيطة جدًا خلال عهد الانتداب البريطانيبسبب وفرة المحاصيل الزراعية، وزيادة الطلب عليها في السوق المحلية التي كانت تستهلك كل الإنتاج الزراعي في فلسطين عدا الحمضيات التي كان يُصدر منها حوالي ٥٠% من مجموع إنتاجها، إلى جانب بعض كميات من الشعير والبطيخ والزيتون والتبغ(٣٦).

أما عن التجارة الخارجية؛ فكانت تساير التجارة الداخلية وكانت تعمل على سد حاجة السوق من المنتجات المستوردة، وكان السوق المحلي يقوم بسد حاجاته من خلال الأموال الوافدة مع المهاجرين أو من السياحة أو القروض أو من التبرعات أو من تجارة "الترانزيت"(٣٧). وتنقسم التجارة الخارجية إلى تجارتي الواردات والصادرات:

تجارة الواردات:

وتألفت من جميع السلع التي تم استيرادها بغرض الاستهلاك المحلي، وكانت تُدفع عليها الضرائب الجمركية محليًا في فلسطين، بينما كانت هناك بعض المؤسسات التي

أعفيت من دفع تلك الضرائب ومنها المؤسسات الحكومية، والجيش، وجميع المؤسسات الدينية والخيرية [٣٨].

وبلغت نسبة الواردات لفلسطين عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية – وفقًا للإحصاءات التي وردت في التقرير الاقتصادي الذي أعده الملحق الزراعي للقنصلية العامة لمصر بفلسطين– بأن قيمة الواردات قد بلغت حوالي ٤٠.٦ مليون جنيه فلسطيني عام ١٩٤٥ وذلك مقابل ٣٦.٢ مليون جنيه فلسطيني في عام ١٩٤٤ وهذا بفارق ٤.٤ مليون جنيه فلسطيني[٣٩].

وقد أوضح التقرير أيضًا أن البضائع التي تستوردها فلسطين سواء من الدول العربية أو الأجنبية تنقسم إلى أربعة أقسام وهي على النحو التالي:

القسم الأول: ويشمل المأكولات والمشروبات والتبغ، ولم يشهد هذا القسم أي زيادة خلال عام ١٩٤٥ عن العام الذي قبله، باستثناء الحيوانات الحية اللازمة للتغذية والفواكه والخضروات والثمار الزيتية والتي زادت قيمتها في عام ١٩٤٥ عن عام ١٩٤٤، فالحيوانات زادت قيمتها من ١.٥ مليون جنيه فلسطيني عام ١٩٤٤ إلى ٢.٢ مليون عام ١٩٤٥؛ والفواكه والخضروات قد زادت من ٩١٦ ألف عام ١٩٤٤ إلى ١.٤ مليون عام ١٩٤٥.

القسم الثاني: ويشمل جميع المواد الأولية والبضائع التي أكثرها غير مصنوع، ومن أهم أصناف هذا القسم واردات البترول الخام، والماس الخام والمصقول، وأنواع البذور اللازمة للزراعة، وصنف الفحم وغيرها، ويأتي هذا القسم في المرتبة الأولى عن الأقسام الأخرى، وسبب ذلك هو بداية استيراد فلسطين لهذه المواد الأولية اللازمة للصناعة والتي مُنِعت من استيرادها أثناء الحرب العالمية الثانية؛ حيث بلغت قيمة ما استوردته فلسطين في عام ١٩٤٥ حوالي ١٦.٢ مليونجنيه فلسطيني مقابل ١٣.٧ مليون عام ١٩٤٤.

القسم الثالث: ويشمل البضائع المصنوعة بكاملها أو التي أكثرها مصنوع، ومن أهم أصنافه أنواع الكوك والوقود والحديد والصلب والملابس الجاهزة والطيارات والسيارات، وقد بلغت قيمة ما استوردته فلسطين من هذه البضائع عام ١٩٤٥ حوالي ٨.٣ مليونجنيه فلسطيني.

القسم الرابع: ويشمل الحيوانات، وقد بلغت قيمة ما استوردته فلسطين منها عام ١٩٤٥ حوالي ٢٩٠ ألف جنيه فلسطيني مقابل ١٤٢ جنيه فلسطيني عام ١٩٤٤[٤٠].

ويوضحالجدول التالي يوضح قيمة ما استوردته فلسطين من الدول العربية بآلاف الجنيهات الفلسطينية خلال عام ١٩٤٥ ومقارنتها بعام ١٩٤٤[٤١]:

جدول رقم (٦)

الدولة	قيمة ما استوردته فلسطين عام ١٩٤٥	قيمة ما استوردته فلسطين عام ١٩٤٤
العراق	١٢.٢٥٨	١١.٦٤٨
شرق الأردن	١.٧٨٣	١.٤٤١
سوريا ولبنان	١.٦٢٣	١.٤٠٠
مصر	١.٣١٢	٢.٠٩٩
السعودية	٠.١٥٦	٠.٢٣٣

ويتبين من الجدول السابق إن العراق كانت تُعدُّ أول دولة مصدرة لفلسطين وبنسبة كبيرة؛ ولا سيما البترول الخام ومشتقاته، وقد ازدادت أيضًا قيمة ما استوردته فلسطين من شرق الأردن وسوريا ولبنان في عام ١٩٤٥ عن عام ١٩٤٤، بينما انخفضت قيمة ما تم استيراده من مصر والمملكة العربية السعودية في عام ١٩٤٥ عن عام ١٩٤٤.

وفيما يتعلق بقيمة ما استوردته فلسطين من الدول الأجنبية في العام نفسه فهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (٧)

الدولة	قيمة ما استوردته فلسطين عام ١٩٤٥	قيمة ما استوردته فلسطين عام ١٩٤٤
الولاياتالمتحدة الأمريكية	٤.٤٥٦	٣.١٠٩
بريطانيا	٤.٢٢٨	٢.٩٥٠
اتحاد جنوب أفريقيا	٣.٣١٦	١.٨١٥
تركيا	٢.٥٦٢	٢.٢٨٩
كندا	٢.٥٢٢	١.٩٤٥
الهند	٢.٠٤٧	٢.٢٦٨

ويوضح الجدول السابق إن الولايات المتحدة الأمريكية جاءت في المرتبة الأولى للدول المصدرة وهذا بالطبع تدعيمًا لنمو الصناعة اليهودية، فضلًا عن زيادة قيمة ما استوردته فلسطين من جميع الدول الأجنبية في عام ١٩٤٥ عن عام ١٩٤٤ باستثناء الهند التي قلت قيمة ما تم استيراده منها عام ١٩٤٥ مقابل عام ١٩٤٤.

أما بشأن تجارة الواردات خلال عام ١٩٤٦؛ فبحسب ما جاء في التقرير الذي قدمه الملحق الزراعي للقنصلية العامة بفلسطين إلى وزارة الخارجية المصرية بشأن تجارة فلسطين الخارجية خلال العشر أشهر الأولى من عام ١٩٤٦، أنه قد حدثت زيادة ملحوظة في هذه الفترة إلى ما كانت عليه في نفس المدة من عام ١٩٤٥؛ حيث بلغت قيمة ما استوردته فلسطين في عام ١٩٤٦ حوالي ٥٧ مليون جنيه فلسطيني أي بزيادة ٧٢% من قيمة الواردات لنفس المدة من عام ١٩٤٥، وقد ظهرت هذه الزيادة في القسم الثالث الذي شمل البضائع المصنوعة كلية؛ حيث بلغت قيمتها حوالي ٢٢ مليون جنيه فلسطيني مقابل ٦ مليون جنيه فلسطيني في عام ١٩٤٥، وقد زادت أيضًا قيمة واردات القسم الثاني الذي شمل المواد الأولية والبضائع غير المصنوعة، ناهيك عن القسم الأول الذي شمل المأكولات والمشروبات بزيادة ٤ مليون جنيه فلسطيني(٤٢).

ويوضحالجدول التالي الفرق بين قيمة ما استوردته فلسطين من الدول العربية في التسعة الأشهر الأولى من عام ١٩٤٦ ومقارنتها بنفس المدة من عام ١٩٤٥ وتقدر القيمة بآلاف الجنيهات الفلسطينية (٤٣):

جدول رقم (٨)

الدولة	قيمة ما استوردته فلسطين عام ١٩٤٦	قيمة ما استوردته فلسطين عام ١٩٤٥
العراق	٨.٠٩٠	١٠.١٣٦
سوريا ولبنان	٢.٣١٨	١.١٤٤
شرق الأردن	١.٢٦٤	١.١٨٢
مصر	١.٢٢٤	١.٠٣٥
السعودية	٠.١٣٨	٠.١٥٧
المجموع	١٣.٠٣٤	١٣.٦٥٤

يشير الجدول السابق إلىأن قيمة ما استوردته فلسطين خلال عام ١٩٤٦ من الدول العربية قد نقصت بفارق ٦٠٠ ألف جنيه فلسطيني، ويُعزي ذلك لقرار مقاطعة البضائع الصهيونية الذي بدأ تطبيقه منذ بداية عام ١٩٤٦.

الصادرات:

وهيشملت جميع الحاصلات التي أنتجتها فلسطين والمصنوعات التي استخدمت فيها مواد أولية كان البعض منها يُنتج محليًّا والبعض الأخر كانت تستورده فلسطين من الخارج، ومعظم تلك المصنوعات التي كانت تستوردها غير كاملة ويتم تصنيعها فيها(٤٤).

وقد بلغت قيمة صادرات فلسطين في عام ١٩٤٥ حوالي ٢٠.٣ مليونجنيه فلسطيني، وذلك مقابل ١٤.٦ مليون جنيه فلسطيني لعام ١٩٤٤ أي بزيادة ٥.٧ مليون جنيه فلسطيني، وتنقسم البضائع الفلسطينية المصدرة إلى أربعة أقسام وهي:

القسم الأول: وشمل المأكولات والمشروبات، وقد بلغت قيمة ما صدرته فلسطين من تلك الأصناف حوالي ٣ مليون جنيه فلسطيني عام ١٩٤٥ مقابل ٢ مليون جنيه فلسطيني عام ١٩٤٤.

القسم الثاني: وتضمن المواد الأولية والبضائع التي أكثرها غير مصنوع، وقد بلغت قيمتها حوالي ٩.٨ مليون جنيه فلسطيني عام ١٩٤٥ مقابل ٥.١ مليون جنيه فلسطيني عام ١٩٤٤ أي بزيادة ٤.٧ مليونجنيه فلسطيني.

القسم الثالث: وشمل البضائع المصنوعة بكاملها أو التي أكثرها مصنوع، ولم تظهر أي زيادة في مجموع قيمة هذه البضائع المصدرة في عام ١٩٤٥؛ حيث بلغت قيمتها حوالي ٧.٤ مليونجنيه فلسطيني.

القسم الرابع: وشمل الحيوانات، ولم تُصدِّر فلسطين من هذا القسم إلا بمبلغ ١٩٠جنيه فلسطيني فقط عام ١٩٤٥ (٤٥).

ويوضحالجدول التالي قيمة ما صدرته فلسطين إلى الدول العربية في عام ١٩٤٥ مقارنة بما صدرته في عام ١٩٤٤، وتقدر هذه القيمة بآلاف الجنيهاتالفلسطينية (٤٦):

جدول رقم (٩)

الدولة	قيمة ما صدرته فلسطين عام ١٩٤٥	قيمة ما صدرته فلسطين عام ١٩٤٦
العراق	٠.٦٧٠	٠.٣٨٤
شرق الأردن	٠.٧٢٧	٠.٦٥٦
سوريا ولبنان	١.٤٣١	١.٣٠٢
مصر	٥.٣٨٢	٤.٤١٢
السعودية	٠.٠٤٤	–
المجموع	٨.٢٥٤	٦.٧٥٤

ويتبين من الجدول السابق أن قيمة ما صدرته فلسطين عام ١٩٤٥ قد زادت بحوالي ١.٥ مليون جنيه فلسطيني عن العام السابق، وكان هذا بالطبع لصالح الميزان التجاري الفلسطيني.

أما عن قيمة الصادرات الفلسطينية إلى الدول الأجنبية في نفس العام فهذا ما يوضحه الجدول التالي [٤٧]:

جدول رقم (١٠)

الدولة	قيمة ما صدرته فلسطين عام ١٩٤٥ مقدرة بالآلاف	قيمة ما صدرته فلسطين عام ١٩٤٤ مقدرة بالآلاف
الولايات المتحدة	٤.٨٩٥	٢.٣٨٤
بريطانيا	٢.٨٩١	٢.١٨٢
الهند	٠.٩٦٤	٠.٨٩٠
تركيا	٠.٩٥٢	٠.٧٥٣
قبرص	٠.٣٦٤	٠.٤٦٧
إيران	٠.٣١٣	٠.٦٦٨
المجموع	١٠.٣٦١	٧.٣٤٣

أما عن قيمة صادرات فلسطين خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ١٩٤٦ فقد قدرت بحوالي ١٩.٤ مليونجنيه فلسطيني، ويوضح الجدول التالي قيمة ما صدرته فلسطين

إلى الدول العربية خلال الأشهر التسعة الأولى من العام ١٩٤٦ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي [٤٨]:

جدول رقم (١١)

الدولة	قيمة ما صدرته فلسطين عام ١٩٤٦ مقدرة بالآلاف	قيمة ما صدرته فلسطين عام ١٩٤٥ مقدرة بالآلاف
العراق	٠.٠٣٤	٠.٥٣٧
سوريا ولبنان	٠.٥٩٦	١.٠٧٢
شرق الأردن	٠.٥٠٤	٠.٤٣٦
مصر	٣.٦٠١	٣.٩٤٧
السعودية	٠.٠١٧	٠.٠٣٧
المجموع	٤.٧٥٢	٦.٠٢٩

ويفيدنا الجدول السابق بأن هناك انخفاضًا في قيمة الصادرات الفلسطينية خلال عام ١٩٤٦ عن العام السابق بفارق ١.٢٧٧ مليونجنيه فلسطيني، ويرجع هذا أيضًا إلى بدء تطبيق سياسة المقاطعة للبضائع الصهيونية.

وبشأن صادرات فلسطين إلى الدول الأجنبية في نفس العام فهي كالآتي [٤٩]:

جدول رقم (١٢)

الدولة	قيمة ما صدرته فلسطين عام ١٩٤٦	قيمة ما صدرته فلسطين عام ١٩٤٥
بريطانيا	٤.٦	٣.٦
الولايات المتحدة	٤.٨	٤
إيطاليا	٠.٤٨٠	٥٠ جنيه فلسطيني
بلجيكا	٠.٣٦٧	٠.٩١٧
النرويج	٠.٠٢٨	-
هولندا	٠.٢٣١	٥جنيه فلسطيني
المجموع	١٠.٥٠٦.٠٠٠	٨.٥١٧.٠٥٥

ويتضح من الجدول السابق إن هناك زيادة في قيمة الصادرات في عام ١٩٤٦ عن

عام ١٩٤٥ وتقدر هذه الزيادة بنحو ١.٩٨٨.٩٤٥، ويرجع سبب تلك الزيادة إلى محاولة اليهود البحث عن أسواق جديدة في الخارج لترويج بضائعهم التي باتت تواجه الكثير من الصعوبات في الأسواق العربية عقب إعلان قرار المقاطعة.

أما عن قيمة صادرات فلسطين خلال عام ١٩٤٧ فقد بلغت حوالي ١٩.١٠٠ مليون جنيه فلسطيني، بينما بلغت قيمة واردات فلسطين في نفس العام حوالي ٥٨.٥٠٠ مليونجنيه فلسطيني(٥٠).

وبشأنالميزان التجاري الفلسطيني فقد سجَّل عجزًا متواصلًا بين عامي ١٩٤٥-١٩٤٨، ففي عام ١٩٤٥ بلغت قيمة الواردات حوالي ٤٠.٦ مليون جنيه فلسطيني، بينما بلغت قيمة الصادرات في نفس العام حوالي ٢٠.٣ مليونجنيه فلسطيني، والفرق بين هاتين القيمتين حوالي ٢٠.٣ مليونجنيه فلسطيني أي بنسبة الضعف، أما عن الميزان التجاري لعام ١٩٤٦ فقد شهد أيضًا عجزًا ملحوظًا قُدِر بحوالي ٣٧.٦ مليونجنيه فلسطيني، وظهر هذا العجز بشكل جليٍّ من خلال صادرات فلسطين إلى الدول العربية، وفي عام ١٩٤٧ تزايدت نسبة العجز في الميزان التجاري حتى بلغت حوالي ٣٩.٤ مليونجنيه فلسطيني.

أما عن النشاط التجاري لليهود في فلسطين، ففي الحقيقة لم يتأثر كثيرًا قبيل عام ١٩٤٦، فقد بلغت قيمة صادرات اليهود في فترة الحرب العالمية الثانية حوالي ١١% ، وبالنسبة لصادراتهم إلى الدول العربية فقد قدرت بحوالي ٢٩٠ ألف جنيه فلسطيني، وفي عام ١٩٤٥ قام اليهود بتصدير أكثر من ثلث صادراتهم إلى الدول العربية أي حوالي ٢.٧ مليونجنيه فلسطيني، ثم انخفضت هذه النسبة عام ١٩٤٦ بعد تطبيق سياسة المقاطعة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي والذي يقدر قيمة صادرات اليهود إلى كل من الدول العربية والأجنبية بآلاف الجنيهات(٥١):

جدول رقم (١٣)

السنة	الدول العربية	الدول الأجنبية	المجموع
١٩٤٤	٢.٣٠٠	٥.٩٠٠	٨.٢٠٠
١٩٤٥	٢.٧٠٠	٨.٤٠٠	١١.١٠٠
١٩٤٦	٠.٥٠٠	٨.٥٠٠	٩.٠٠٠

المؤسسات المالية:

كان عدد المؤسسات في فلسطين قبيل الحرب العالمية الأولى محدودًا للغاية، فلم يوجد بها سوى بنكين فقط، وهما: البنك العثماني وبنك الأنجلو بالستين، ولكن عقب انتهاء الحرب؛ أُنشئت عدد من البنوك الأجنبية والتي بلغ عددها في عام ١٩٣٠ حوالي ٢٧ بنكًا، وفي عام ١٩٣٤ وصل العدد إلى ١٠٦ بنكًا، ولم يكن ضمن هذه البنوك سوى ثلاثة بنوك عربية هي: البنك العربي، والبنك الزراعي العربي، والبنك الصناعي العربي، ويعزو سبب زيادة عدد البنوك لارتفاع عدد المهاجرين اليهود وكثرة رؤوس الأموال التي أدخلت إلى فلسطين، بينما وصل عدد البنوك إلى ٤٤ بنكًا في عام ١٩٣٨، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى صغر حجم رأس المال في معظم البنوك فضلًا عن صغر حجم نشاطها [٥٢].

أما عن المؤسسات المالية العربية والتي استمر نشاطها ما بعد الحرب العالمية الثانيةفهي كالتالي:

1) البنك العربي:

يُعدُّ البنك العربي أقدم مؤسسة اقتصادية عربية في فلسطين، وقد تأسس في ٢١ مايو ١٩٣٠م وباشر عمله في ١٤ يوليو من نفس العام. أما عن الأسباب التي دعت إلى تأسيسه فأنها تتمثل في حاجة البلاد إلى مؤسسة مالية عربية تقوم بمساعدة العمال العرب بتوسيع نطاق أعمالهم الحرة لأجل النهوض بالنشاط الاقتصادي الفلسطيني، وكان مركزه الرئيسي في القدس، هذا بالإضافة إلى فروعه الأخرى في يافا وحيفا ونابلس والخليل [٥٣].

2) البنك الزراعي العربي:

أنشئ هذا البنك في عام ١٩٣٣ وكان الغرض منه إنقاذ الفلاح الفلسطيني من المرابين، وإعطاء ما يحتاجه من دين ولكن بفوائد معتدلة، وكان مركزه الرئيسي في القدس، هذا بالإضافة إلى فروعه الأخرى في طولكرم وغزة والرملة وطبريا وعكا وبيسان، وقد تحول هذا البنك في عام ١٩٤٢ إلى بنك الأمة العربية، وذلك بسبب عدم قدرة البنك على أداء مهمته كبنك تجاري بسبب كثرة التكاليف التي تحملها جرَّاء افتتاح العديد من الفروع [٥٤].

البنك الصناعي العربي:

تم إنشاء هذا البنك في عام ١٩٣٥ بغرض النهوض والارتقاء بالصناعة العربية، ولا يمكن أن يتحقق ذلك دون تأسيس مصانع ومعامل لصناعة الغزل والنسيج وصناعة السكر والجلود والطوب والأخشاب والعطور وغير ذلك من الصناعات، مما سيساعد البلاد على الاستغناء عن استيراد المنتجات غير العربية، وكان مركز البنك الرئيسي في مدينة القدس، كما كان أحمد حلمي باشا رئيسًا لمجلس إدارته (٥٥).

أما عن المؤسسات المالية اليهودية؛ فقد بلغ عددها في عام ١٩٣٥ حوالي ٧٩ بنكًا، ولكن هذا العدد تضاءل في عام ١٩٣٨ حتى وصل إلى ٣٢ بنكًا، وقد اضطرت هذه البنوك قبل نهاية الانتداب إلى تحويل نفسها إلى محلات لصرف النقود. ومن أهم هذه البنوك: الصندوق القومي اليهودي، والصندوق التأسيسي اليهودي (٥٦).

وختامًا لهذا البحث علينا القول بأن الاقتصاد الفلسطيني شهد تغيرًا كبيرًا في تلك الفترة التاريخية ولا سيما الصناعة والتجارة؛ حيث شهد النشاط الصناعي تراجعًا ملحوظًا في مستوى إنتاجه بعد أن كان مزدهرًا أثناء الحرب العالمية الثانية، ولا سيما الصناعة العربية فقد كان وضعهامتأخرًافي الوقت التي كانت فيه الصناعة اليهودية تحرز تقدمًا كبيرًا، إلا أن قرار مقاطعة البضائع الصهيونية والذي تبنته دول الجامعة العربية في مستهل عام ١٩٤٦ كان له أثر جليٍّ في الحد من نمو النشاط الصناعي اليهودي كذلك النشاط التجاري، فقد كان لهذا القرار دور كبير في إنقاذ الاقتصاد العربي الفلسطيني على الرغم من تباطؤ بعض الدول العربية في تنفيذه.

الهـــوامش

(١) محمد عرابي محمد نخلة، تطور المجتمع في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢٠-١٩٤٨، الكويت، ١٩٨٣، ص ٢٣٥.

*الدونم يساوي ألف متر مربع.

(٢) محمد عبد الرؤوف سليم، نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ إنشائها و حتى قيام دولة إسرائيل ١٩٢٢-١٩٤٨، ط ١، المؤسسة العربية لدراسات والنشر، ١٩٨٢، ص ٣١٩.

(٣) عصبة التحرر الوطني، طريق فلسطين إلى الحرية (المذكرة التي قدمتها عصبة التحرر الوطني في فلسطين إلى منظمة الأمم المتحدة)، أغسطس ١٩٤٧، ص ٣٣.

(٤) السير جون هوب سمبسون، تقرير عن الهجرة ومشاريع الإسكان والعمران في فلسطين، القدس، ١٩٣٠م، ص٤٥.

(٥) سعيد حمادة، النظام الاقتصادي في فلسطين، بيروت، المطبعة الأمريكية، ١٩٣٩م، ص ١٠٣.

(٦) عادل حسن غنيم، القوى الاجتماعية في فلسطين فيما بين الحربين العالمين، القاهرة، ١٩٨٠، ص ١٠٢.

(٧) السر جون هوب سمبسون، مصدر سابق، ص ٤٦، ٤٧.

(٨) محمد عبد الرؤوف سليم، مرجع سابق، ص ٣١٩.

(٩) عنان العامري، التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني ١٩٠٠- ١٩٧٠، بيروت، مركز الأبحاث-منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٠،ص١٧.

(١٠) المرجع والصفحة نفسها.

(١١) محمد عرابي محمد نخلة، مرجع سابق، ص ٢٤٠.

(١٢) وثائق وزارة الخارجية المصرية (الأرشيف السري الجديد)، بحث اقتصادي عن الزراعة والصناعة في فلسطين، محفظة ٨٥٠، الكود الأرشيفي ٠٢٨٥٤٥- ٠٠٧٨، ملف ٦، رقم الملف ١/٧/١٦٣، جزء ٤.

(١٣) محمد عرابي محمد نخلة، مرجع سابق، ص ٢٤١.

(١٤) نفسه، ص ٢٤٤.

(١٥) CO 814/17-0011, Annual Report of The Department of Agriculture and Fisheries for the year, 31 March 1946.

(١٦) محمد يونس الحسيني، التطور الاجتماعي والاقتصادي في فلسطين العربية، القدس، ١٩٤٦ ،

ص ١٢٣، ١٢٦.

(١٧) عنان العامري، مرجع سابق، ص ١٠١.

(١٨)وثائق وزارة الخارجية المصرية (الأرشيف السري الجديد)، بحث اقتصادي عن الزراعة والصناعة في فلسطين، مصدر سابق.

(١٩)Walter Clay Lowdermilk, Palestine, Land of Promise, London, 1947, p.82.

(٢٠)وثائق وزارة الخارجية المصرية (الأرشيف السري الجديد)، بحث اقتصادي عن الزراعة والصناعة في فلسطين، مصدر سابق.

(٢١) فؤاد حمدي بسيسو، الاقتصاد العربي في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢٠-١٩٤٨، الموسوعة الفلسطينية، المجلد الأول، ط ١، بيروت، ١٩٩٠، ص ٦٧٨ .

(٢٢)Palestine, Review of Commercial Conditions, Department of Overseas Trade by His Majesty's Stationery Office, February, 1945, p.17.

(٢٣) وثائق وزارة الخارجية المصرية (الأرشيف السري الجديد)، بحث اقتصادي عن الزراعة والصناعة في فلسطين، مصدر سابق.

(٢٤)محمد يونس الحسيني، مرجع سابق، ص ١٣٨،١٣٧.

(٢٥)عادلحسن غنيم، مرجع سابق، ص ١٢٨.

(٢٦) عصبة التحرر الوطني، مرجع سابق، ص ٤٥،٤٤.

(٢٧) عبد القادر ياسين، التطور الصناعي في فلسطين حتى عام ١٩٤٨، شؤون فلسطينية، العدد ٨٠، يوليو ١٩٧٨، ص ٩٣.

(٢٨) وثائق وزارة الخارجية المصرية (الأرشيف السري الجديد)، تقرير عن المقاطعة اليهودية من ١٩٤٦ – ١٩٤٧، محفظة ٨١١، ملف ١، الكود الأرشيفي ٠٢٧٦١٣- ٠٠٧٨، رقم الملف ٣/١٢٣/١٤٠، الجزء ١.

(٢٩)وثائق وزارة الخارجية المصرية (الأرشيف السري الجديد) ، تقرير الغرفة التجارية العربية بالقدس عن اثر مقاطعة البضائع والمنتجات اليهودية بعنوان " المقاطعة بعد عام " بتاريخ ١٩٤٧/٣/١٨، محفظة ٨١١، الكود الأرشيفي ٠٢٧٦١٣ – ٠٠٧٨، ملف ١، رقم الملف ٣/١٢٣/١٤٠، الجزء ١.

(٣٠) وثائق وزارة الخارجية المصرية (الأرشيف السري الجديد)، تقرير عن المقاطعة اليهودية من ١٩٤٦-١٩٤٧، مصدر سابق.

(٣١)نفسه.

(٣٢) نفسه.

(٣٣)عصبة التحرر الوطني، مرجع سابق، ص ٤٢ .

(٣٤) فؤاد حمدي بسيسو، تأثير المقاطعة الاقتصادية العربية علي الاقتصاد الإسرائيلي، ط١، عمان، منشورات دائرة الأبحاث والدراسات بالبنك المركزي الأردني، ١٩٧١، ص ٢ .

(٣٥) محمد عرابي محمد نخلة، مرجع سابق، ص ٣١١، ٣١٢.

(٣٦)نفسه، ص ٣١٧.

(37)Palestine, Review of Commercial Conditions, op.cit, p.8.

(٣٨)محمد يونس الحسيني، مرجع سابق، ص ١٤٨، ١٤٩.

(٣٩) وثائق وزارة الخارجية المصرية (الأرشيف السري الجديد)، تقرير عن تجارة فلسطين الخارجية لعام ١٩٤٥، محفظة ٨٥٠، الكود الأرشيفي ٠٢٨٥٤٣- ٠٠٧٨، ملف ٤، رقم الملف ١٦٣/ ٧ /٤.

(٤٠)نفسه.

(٤١)نفسه.

(٤٢) وثائق وزارة الخارجية المصرية (الأرشيف السري الجديد)، تقرير عن تجارة فلسطين الخارجية خلال الشهور العشرة الأولي من عام ١٩٤٦، محفظة ٨١١، الكود الأرشيفي ٠٢٧٦١٣ – ٠٠٧٨، ملف ١، رقم الملف ٣/١٢٣/١٤٠، الجزء ١.

(٤٣)نفسه.

(٤٤) محمد يونس الحسيني، مرجع سابق، ص ١٤٩.

(٤٥) وثائق وزارة الخارجية المصرية (الأرشيف السري الجديد)، تقرير عن تجارة فلسطين الخارجية لعام ١٩٤٥، مصدر سابق.

(٤٦)نفسه.

(٤٧)نفسه.

(٤٨)وثائق وزارة الخارجية المصرية (الأرشيف السري الجديد)، تقرير عن تجارة فلسطين الخارجية خلال الشهور العشرة الأولي من عام ١٩٤٦، مصدر سابق.

(٤٩)نفسه.

(٥٠) وثائق وزارة الخارجية المصرية (الأرشيف السري الجديد)، إحصاءات عن فلسطين، محفظة

٨٥٠، الكود الأرشيفي ٠٢٨٥٤٥ -٠٠٧٨-، ملف ٦، رقم الملف ١/٧/١٦٣، الجزء ٤.

(٥١) محمد عبد الرؤوف سليم، مرجع سابق، ص ٤٧٩.

(٥٢) عادل حسن غنيم، مرجع سابق، ص ١٣٣- ١٣٥.

(٥٣)نفسه، ص ١٣٥- ١٣٧.

(٥٤)نفسه، ص ١٣٩.

(٥٥)نفسه، ص ١٤٠.

(٥٦) محمد عرابي محمد نخلة، مرجع سابق، ص ٣١٧.